

Distr.: Limited
19 June 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخامسة والثلاثون

٢٣-٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧

البند ٥ من جدول الأعمال

هيئات وآليات حقوق الإنسان

أذربيجان*، إسبانيا*، أستراليا*، إكوادور، ألمانيا، أوروغواي*، أوكرانيا*، أيسلندا*، إيطاليا*، باراغواي، البرتغال، بلغاريا*، بنما، البوسنة والهرسك*، بولندا*، بيرو*، تركيا*، الجبل الأسود*، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا*، جورجيا، رومانيا*، شيلي*، الفلبين، دولة فلسطين*، قبرص*، كرواتيا، لكسمبرغ*، المغرب*، المكسيك*، ملديف*، النمسا*، هايتي*، هندوراس*، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية: مشروع قرار

٣٥/... إسهام البرلمانات في أعمال مجلس حقوق الإنسان واستعراضه الدوري الشامل

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وبسائر صكوك حقوق الإنسان ذات الصلة،

وإذ يقر بالدور الحاسم الأهمية الذي تضطلع به البرلمانات في أداء جملة أمور منها ترجمة الالتزامات الدولية إلى سياسات وقوانين وطنية، بما في عن طريق دعم تنفيذ التوصيات الناشئة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان، وبالأخص التوصيات المدعومة من الدولة المعنية في إطار الاستعراض الدوري الشامل، ومن ثم الإسهام في وفاء كل دولة عضو في الأمم المتحدة بالتزاماتها وتعهداتها في مجال حقوق الإنسان، وفي تعزيز سيادة القانون،

وإذ يحيط علماً بالقرارات المتتالية التي اعتمدها الجمعية العامة منذ عام ٢٠١٠، ولا سيما قرارها ١٢٣/٦٥ المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، الذي تسلم فيه الجمعية العامة بأهمية مواصلة الدعم البرلماني لأعمال مجلس حقوق الإنسان، وقرارها ٢٦١/٦٦ المؤرخ ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٢، الذي تشجع فيه الاتحاد البرلماني الدولي، بوصفه المنظمة العالمية

* دولة غير عضو في مجلس حقوق الإنسان.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-10093(A)



* 1 7 1 0 0 9 3 *

للبرلمانات الوطنية، على تعزيز إسهامه في المجلس، وبخاصة فيما يتصل بالاستعراض الدوري الشامل، وكذلك بالقرار ٢٧٢/٦٨ المؤرخ ١٩ أيار/مايو ٢٠١٤، الذي رحبت فيه الجمعية العامة بإسهام الاتحاد البرلماني الدولي في أعمال المجلس،

وإذ يشير إلى قراره ١٥/٢٢ المؤرخ ٢١ آذار/مارس ٢٠١٣ وقراره ٢٩/٢٦ المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤ وقراره ١٤/٣٠ المؤرخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، بشأن إسهام البرلمانات في أعمال مجلس حقوق الإنسان واستعراضه الدوري الشامل،

وإذ يحيط علماً مع التقدير بالتقرير الموجز الذي قدمه مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بشأن حلقة النقاش بشأن تقييم مساهمة البرلمانات في أعمال مجلس حقوق الإنسان وفي استعراضه الدوري الشامل وتحديد سبل زيادة تحسين هذه المساهمة، والتي عُقدت في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦،

وإذ يضع في اعتباره الجهود المتواصلة التي يبذلها الاتحاد البرلماني الدولي لتعزيز المشاركة البرلمانية في أعمال مجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك في الأنشطة التي يضطلع بها مع برلمانات البلدان التي يعكف على استعراض حالاتها في إطار الاستعراض الدوري الشامل، فضلاً عن التعاون الذي أرسى منذ عام ٢٠٠٨ بين الاتحاد البرلماني الدولي واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بسبل منها الإشارة إلى دور البرلمانات في الملاحظات الختامية التي تقدمها اللجنة إلى الدول الأطراف،

وإذ يحيط علماً مع الاهتمام بالإصدار الأخير للاتحاد البرلماني الدولي، بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، للعدد ٢٦ من دليل البرلمانيين إلى حقوق الإنسان، لمساعدة البرلمانيين في أداء مسؤولياتهم بإزاء النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها،

وإذ يرى أنه سيكون من المفيد كثيراً لمجلس حقوق الإنسان والبرلمانات المضى في استكشاف أوجه التآزر المحتملة لضمان تأثير الاستعراض الدوري الشامل أعظم تأثير على المستوى الوطني،

١- يشجع الدول على أن تعتمد، وفقاً لقوانينها الوطنية، على تعزيز مشاركة البرلمانات في كل مراحل عملية تقديم تقارير الاستعراض الدوري الشامل، ولا سيما من خلال إشراك البرلمانات الوطنية بصفاتها جهات صاحبة مصلحة في عملية التشاور بشأن التقارير الوطنية وتنفيذ التوصيات من قبل الدول المعنية، وعلى الإبلاغ عن هذه المشاركة في تقاريرها الوطنية والتقارير النصفية الطوعية أو أثناء جلسة الحوار التفاعلي للاستعراض الدوري الشامل؛

٢- يرحب بإقدام الدول الخاضعة للاستعراض بصورة متزايدة على ضم البرلمانيين إلى الوفود الوطنية التي ترسلها لحضور الاستعراض الدوري الشامل، ويشجع الدول على الاستمرار في ذلك، وفق الاقتضاء؛

٣- يدعو المفوض السامية إلى إطلاع مجلس حقوق الإنسان بانتظام على آخر المستجدات بشأن الأنشطة التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بالتعاون والتنسيق مع الاتحاد البرلماني الدولي، لبناء قدرات البرلمانيين وإذكاء وعيهم، وتلك بشأن الأنشطة ذات الصلة المتعلقة بأعمال المجلس واستعراضه الدوري الشامل؛

٤- يشجع كل أصحاب المصلحة ذوي الصلة على تعزيز التعاون وتحسينه فيما بين البرلمانات الوطنية والمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان والمجتمع المدني للنهوض بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها؛

٥- يطلب إلى المفوضية السامية أن تعدّ تقريراً، بالتعاون الوثيق مع الاتحاد البرلماني الدولي، وبالتشاور مع الدول ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات ذات المصلحة، عن سبل تعزيز وتحسين أوجه التآزر بين البرلمانات وأعمال مجلس حقوق الإنسان واستعراضه الدوري الشامل، وتقديمه إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثامنة والثلاثين، بغية تزويد الدول والجهات الأخرى ذات المصلحة بعناصر يمكن الاسترشاد بها لتعزيز تفاعلها فيما بينها من أجل تعزيز النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها على نحو فعال؛

٦- يشجع جميع آليات حقوق الإنسان ذات الصلة على النظر في هذا القرار، في سياق ولايات كل منها؛

٧- يقرر مواصلة النظر في هذه المسألة في إطار البند ذاته من جدول الأعمال.